دور منظمات المجتمع المدني السورية في تشغيل السوريين في تركيا – الواقع والمأمول

منير زهرا

اسطنبول – 20 سبتمبر 2017

مقدمة:

هذه الورقة تقدم عرضا موجزا عن دور ومساهمة منظمات المجتمع المدني بشكل عام والمنظمات الإنسانية والخيرية السورية بوجه خاص في تشغيل السوريين أو التمكين الاقتصادي في تركيا.

ومشكلة تشغيل اللاجئين السوريين وإيجاد فرص عمل لهم أو تمكينهم اقتصاديا في بلدان اللجوء ظهرت منذ بداية الأزمة وتم تسليط الضوء عليها في العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل وعلى مختلف الأصعدة، كما أنه بذلت جهود لابأس بها ونفذت عدة مشاريع في هذا المجال من جهات مختلفة حكومية وأممية ودولية ومحلية وكذلك من قبل بعض التجمعات الاقتصادية وغيرها، لكن جميع هذه الجهود مع أهميتها ودورها لم ترقَ إلى إيجاد الحلول الشاملة والناجعة للمشكلة وذلك لعدة أسباب سيتم التطرق لبعضها في هذه الورقة.

ومن خلال استقراء واطلاع سريع ينقصه الدراسة العلمية البحثية الدقيقة فأننا نجد أن جهود وأنشطة المنظمات الإنسانية السورية لتشغيل السوريين في تركيا تعتبر محدودة مقارنة بجهود جهات أخرى كالمنظمات الأممية والتجمعات الاقتصادية، وذلك بسبب عدد من التحديات التي تواجه المؤسسات السورية عموما وفي هذا المجال خصوصا سيتم عرضها هنا. ومن ثم تختم الورقة هذا الموضوع بالاجابة عن السؤال الأهم: هل يمكن أن يكون لهذه المنظمات دور فعال وواقعي في حل مشكلة البطالة في تركيا في المرحلة المقبلة ؟ وماهو الدور المأمول منها؟

نبذة عن الوضع الحالي للسوريين في مجال العمل في تركيا

يبلغ عدد السوريين المُقيدين في تركيا 3.4 مليون لاجئ، ويشكلون بذلك نسبة 3.5% من إجمالي عدد سكان تركيا. ويعيش حوالي 9% منهم في مخيمات اللاجئين، والباقي يعيش في المدن والقرى في مناطق مختلفة من تركيا. وتُشير الإحصاءات الأخيرة الحكومية إلى أن عدد السوريين المؤهلين لسوق العمل يبلغ 750 ألف سوري. بينما أثبتت دراسة حديثة أجرتها كل من جمعية "تطوير الإنسان" التركية (İNGEV)، ومعهد الدراسات الفرنسي"IPSOS" أن 31% من السوريين يعملون وهو ما يعادل حولي 650 الف سوري، سواء مسجلين أو غير مسجلين في زارة العمل. وتقدر نسبة العاملين مع الأتراك 17%، و5% مع سوريين ، و5% عاملون مستقلون.

أيضا أشارت الدراسة أن نسبة السوريين الذين لا يعملون عموما تبلغ 50%، بينما نسبة البطالة تقدر ب17.2% من القادرين عن العمل. مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة عموما في تركيا، وتختلف هذه النسبة بين المناطق حيث تزداد في المناطق الشرقية من تركيا. ومن أهم العوامل التي أدت إلى انخافض التوظيف بين السوريين قوانين العمل وضرورة الحصول على تصريح عمل. وتم منح 7700 لاجئ سوري تصاريح عمل بين عامي 2011 و2015. وقد أُصدرت تصاريح عمل إضافية ل 5500 سوري خلال الستة أشهر التي تلت إصدار قرار يناير/كانون الثاني 2016. أي أن نسبة الحاصلين على تصريح عمل لا تتجاوز 2% فقط.

ورغم وجود حوالي 4000 شركة سورية تعمل في تركيا حسب بعض الدراسات (في دراسة لاتحاد الغرف التجارية التركية يصل عددها الى 5000 شركة، وفي دراسة بيلدينغ ماركتس" بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي السوري يبلغ عدد الشركات أكثر من 10 الاف شركة ومؤسسة ومشروع)، يبلغ رأسمالها حوالي600 مليون دولار، إلا أنها ساهمت بشكل يسير في علاج مشكلة البطالة بين السوريين، وما زال معظم إنتاجها موجه للزبائن السوريين في السوق التركي أو للتصدير. وتتمركز معظم أعمال هذه الشركات في جنوب تركيا وفي المدن الكبرى على وجه الخصوص.

وحسب دراسة منظمة بيلدينغ ماركتس فان 74% من المشاريع السورية تندرج تحت الفئة الصغرى (أقل من عشرة موظفين)، و 24% تندرج تحت الفئة الصغيرة (بين 10 و 50 موظف)، و 2% تندرج تحت الفئة المتوسطة (50 و250 موظف) وبلغ متوسط الإيرادات السنوية لهذه الشركات حوالي 460 الف دولاراً امريكياً. ويهمين قطاع تجارة الجملة والتجزئة (39 %) على سوق العمل، تليها الصناعات التحويلية (19%) و بعدها تأتي خدمات الإطعام بنسبة (10%).

وفي تقرير الأمم المتحدة لخطة الاستجابة 3RP في تركيا لقطاع سبل العيش لعام 2016 فقد بلغ عدد الذين استفادوا من برامج التشغيل 8221 رجل وامرأة بإجمالي قدره 11 مليون دولار تم تنفيذها جميعا عبر المنظمات الأممية فقط.

أهم الاحتياجات وحجمها في مجال العمل والتمكين الاقتصادي للسوريين

ذكرنا سابقا أن معدل البطالة بين السوريين في تركيا يبلغ 17.2%، ويعني ذلك أن هناك حاجة ماسة للعمل على تخفيض نسبة البطالة وإيجاد فرص عمل أو دخل لهذه الفئة. وهذا الأمر يتطلب أولا دراسة تفصيلية حول توزيعهم الجغرافي والعمري وخبراتهم وخلفياتهم العلمي،.الخ، وكذلك معرفة مجالات التأهيل والتدريب التي يحتاجونها للانخراط في العمل داخل تركيا، مما يساعد في تصميم المشاريع والبرامج المناسبة لتشغيلهم وتوظيفهم.

وفي دراسة للمنتدى الاقتصادي السوري، فإن المشكلات المتعلقة بالعاملين في تركيا تنقسم إلى قسمين:
أ -قسم يبحث عن عمل وتجاوزت نسبتهم 55 % من العينة التي أجريت عليها الدراسة، وتنحصر مشكلاتهم، بما يلي :عدم توفر فرص عمل، أجور منخفضة جداً، عدم التسجيل بالتأمينات، المعاملة غير اللائقة من أرباب العمل، عدم دفع الأجرة بشكل كامل، الطرد من العمل لأي سبب كان، صعوبة التواصل مع أرباب العمل أو مع الزبائن لعدم التمكن من تعلم اللغة التركية. وفي دراسة اجرتها نقابة العمال المتحدة بالتعاون مع جامعة اسطنبول أن 33% من العاملين السوريين يتقاضون اجورا دون الحد الادنى وأن 99.6% من الذكور السوريين يعملون بدون تأمين اجتماعي بينما تصل النسبة الى 100% بين الاناث.
ب -قسم يبحث عن استثمار :وبلغت نسبتهم 13 % من العينة، وتنحصر مشكلاتهم، بما يلي :إجراءات التراخيص المعقدة للاستثمارات التي يريدونها، الحاجة دائماً لوجود شريك تركي لتسهيل المعاملات، عدم وجود جهة سورية ذات ثقة تتبنى معاملاتهم، عدم معرفتهم بالقوانين التركية الخاصة بالاستثمار، عدم معرفتهم بالسوق التركية بشكل كافٍ، عدم توفر رؤوس الأموال الكافية للمشاريع التي يرغبون القيام بها، صعوبة التواصل مع المؤسسات التركية أثناء معاملاتهم لعدم تمكنهم من اللغة التركية.

وفيما يتعلق بمجالات العمل التي يحتاجها السوريون فإن الحاجة تشمل جميع المجالات مع اختلاف في النسب نتيجة لاختلاف الخلفيات العلمية والخبرات والمهارات، وكذلك اختلاف نسب الفرص المتاحة في السوق التركي. وتبلغ نسبة الجامعيين بين السوريين المهاجرين أكثر من 30% مما يعني أن هناك أهمية كبيرة لإيجاد فرص عمل تستوعب أصحاب الشهادات الجامعية على مختلف تخصصاتهم، وقد بدأت الحكومة التركية مؤخرا في الاستفادة من الأكاديميين والمدرسين في التدريس في الجامعات والمدارس حيث بلغ عدد المدرسين الذين تم تأهيلهم وقبولهم للعمل في المدارس التركية داخل تركيا ودرع الفرات أكثر من 12 الف مدرس.

أما المهن الطبية والصحية والنفسية فهناك أعداد كبيرة لم تتح الفرصة لها للعمل النظامي بسبب القوانين الصارمة من قبل وزارة الصحة في تركيا تجاه هذا الامر. وفي الآونة الأخيرة بدأت الحكومة التركية بتشغيل بعض الأطباء في المشافي التركية لعلاج السوريين فقط بعد أن خضعوا الى دورات إعادة تأهيل.

أما بقية المهن التي يتقنها السوريين مثل الخياطة – الحدادة والميكانيك – الإنشاءات - مهن البناء – النجارة - الصحية – الكهرباء المنزلية والصناعية – صيانة الحواسيب والجوال – المهن التراثية كالخزف والرسم على الزجاج والنحاسيات – الخزف– المفروشات والتنجيد – صناعات الأغذية المنزلية – اصلاح السيارات – الفلاحة وغيرها فإن معظم اللاجئين السوريين الذين يبحثون عن عمل هم من أصحاب هذه المهن، مع حاجتهم لنوع من التدريب والتأهيل للتعامل مع السوق التركي.

وفيما يتعلق بالمهتمين بمشاريع التمويل الصغير، فحسب دراسة المنتدى الاقتصادي السوري فقد توزعت نسبهم حسب حجم التمويل المطلوب الى ما يلي:

نسبة الباحثين على التمويل	مقدار التمويل
%10	أكثر من 100000 $
%18	أقل من 100000 $
%32	أقل من 50000 $
%40	أقل من 20000 $

وهذا يعني أن نسبة كبيرة من هذه الشريحة يمكن أن تؤسس مشاريع من خلال برامج التمويل الصغير.

وفي دراسة أخرى أجرتها منظمة بيلدينغ ماركتس يتوقّع أصحاب المشاريع السورية الحاجة لرأس مال بقيمة حوالي 300 ألف دولاراً أمريكياً وسطياً خلال ال12 شهراً القادمين (يعني خلال 2017). كما أن 22% من المشاريع تحتاج إلى استثمار 500 ألف إلى 7 ملايين دولار أمريكي. وعبّر أصحاب الأعمال السوريين عن حاجتهم الملّحة إلى التدريب في مجالات التسويق، وخدمة العملاء، وقوانين الاستيراد والتصدير وفن الإدارة.

نبذة عن جهود المنظمات السورية في تشغيل السوريين في تركيا

من خلال استقراء سريع وبحث في جهود المنظمات السورية في تشغيل السوريين، فإننا نجد أن عدد المنظمات في تركيا تبلغ 300 منظمة منها 150 منظمة مسجلة في منصة الاوتشا، وتقدر نسبة المنظمات التي تستهدف تشغيل السوريين ب12% فقط، وتتركز معظم مشاريعها على تدريب وتأهيل السوريين لسوق العمل وبعضها على التوظيف والقليل منها مشاريع تشغيلية سواء خدمية أو إنتاجية، أما عدد المستفيدين منها فقد بلغ 27000 مستفيد تقريبا، تشكل نسبة 4% من اجمالي القادرين على العمل في تركيا.

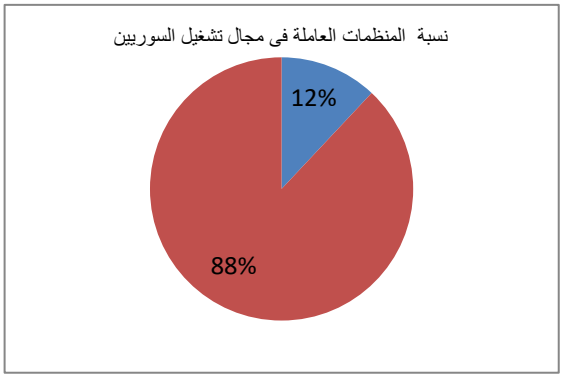

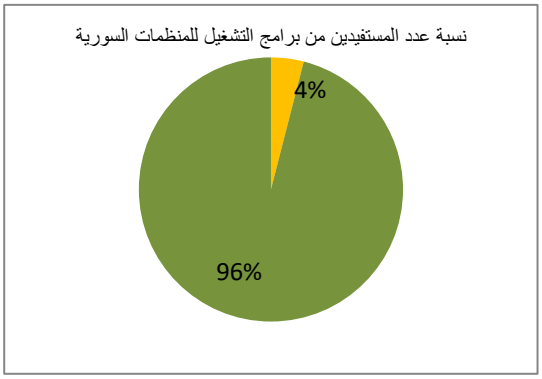

وتتلخص جهود المنظمات بما يلي:

- التوظيف في ادارة وتشغيل المنظمات نفسها. ولا يوجد إحصائيات دقيقة فيما يخص هذا المجال داخل تركيا. لكن في دراسة نشرتها منظمة مواطنون لأجل سوريا فقد بلغ عدد الموظفين العاملين في مجال الإغاثة والتنمية حوالي 70 الف شخص في حوالي 1000 منظمة داخل سوريا، وهذا يعني بمعدل 70 موظف لكل منظمة. لكن في تركيا نعتقد أن العدد أقل من ذلك بكثير كون الموظفين أكثرهم يعمل في الأعمال الإدارية والمالية والعلاقات، ويقدر ب3000 موظف يعملون ب300 منظمة.
- التوظيف في المشاريع الإنتاجية والخدمية المنفذة في تركيا مثل المستوصفات الخاصة والعلاج الفيزيائي والمراكز التعليمية ومشاغل الخياطة، وهذه المشاريع توفر فرص عمل للعاملين فيها من أطباء ومعلمين وإداريين وفنيين.
- مشاريع التأهيل والتدريب (هن الصيانة والخياطة والتجميل والتصميم واللغة والأعمال الحرفية،الخ)، وهي الأكثر وتستهدف تأهيل المستفيد المباشر ليكون قادرا على إيجاد فرص عمل مناسبة.
- مشاريع توفير فرص عمل مثل مشاريع مؤسسة رزق والطريق إلى التنمية والتي وفرت حتى الآن أكثر من 10 آلاف وظيفة.
- مشاريع التوعية المجتمعية حول القوانين والأنظمة في تركيا وكذلك الدمج المجتمعي وهي نوع من التأهيل غير المباشر .
- أنشطة المناصرة التي قامت بها وتقوم بها بعض الشبكات والروابط مثل منبر الجمعيات السورية فيما يخص دعم المنظمات السورية والسوريين عموما أمام الجهات الحكومية في تذليل الصعوبات القانونية وطرح مبادرات لدعم تشغيل السوريين.

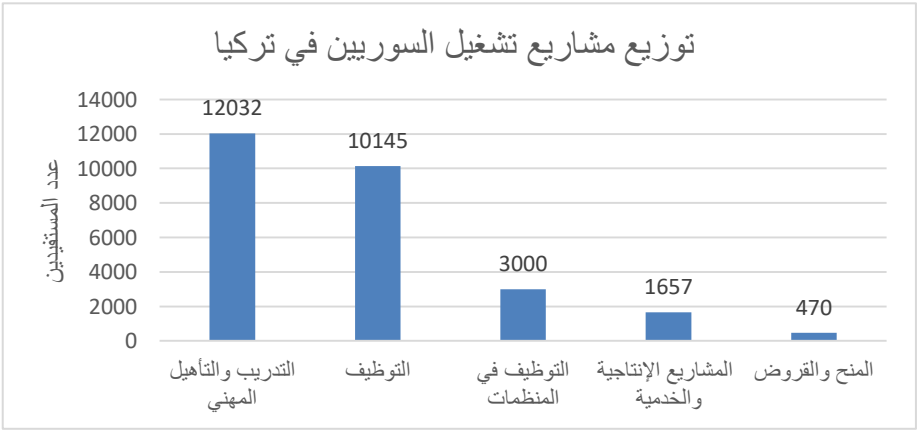

وبمقارنة هذه الجهود مع جهود الحكومة التركية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص وبعض التجمعات الاقتصادية مثل سياد والمنتدى الاقتصادي واتحاد رجال الأعمال السوريين في مناطق مختلقة، فإن هذه الجهود تعتبر متواضعة وجزئية ومتناثرة ولاتحقق التمكين الاقتصادي المنشود للمستفيدين سواء من حيث الكفاية أو العدد. فالحكومة التركية والجهات التابعة لها هي اللاعب الرئيسي في عملية تنسيق ودعم تشغيل اللاجئين السوريين سواء على المستوى المحلي أو الدولي. ومن ذلك التنسيق مع الإتحاد الأوربي المتعلق بدعم تركيا في وضع برامج لدعم اللاجئين في جميع المجالات بما فيها التشغيل. وفيما يلي نبذة عن جهود بعض المنظمات الاممية والدولية والتجمعات الاقتصادية في هذا الشأن:

- مشاريع الفاو في تركيا (إنعاش التسويق الزراعي، الحدائق الصغيرة).
- مشاريع التدريب والتأهيل وحاضنات أعمال والمنح المالية من قبل منظمات الUNDP و ILO و IOM .
- مشاريع الهلال الأحمر التركي في الدمج المجتمعي Community Centers.
- مشاريع التجمعات الاقتصادية مثل اسياد كمشروع سند و مشروع رواد الأعمال الشباب.
- مشاريع ال DRC في تدريب السوريين ومساعدتهم في الحصول على العمل.
- مشروع منتدى العمل والتوظيف في غازي عنتاب ....وغيرها.

أهم التحديات التي تواجه المنظمات

تحديات عامة:

- عدم توفر معلومات تفصيلية عن أوضاع السوريين داخل تركيا – إدارة الهجرة لديها قاعدة معلومات عامة لكنها ليست تفصيلية ومسحية عن أوضاع السوريين، حيث أن السوريين لاتشملهم مسحوات الوضع الإجتماعي والتعليمي والاقتصادي.
- تأخر وضع استراتيجية واضحة من قبل تركيا حول مستقبل اللاجئين وخطط توطينهم أو الاستفادة منهم والتنسيق مع الجهات المختلفة في ذلك – مع وجود تحول تدريجي في النظرة لهم من استضافة إلى مساعدة في كسب قوتهم وتجنيس بعضهم.
- هناك قصور في التشريعات القانونية، وعدم وضوح فيها، بسبب النأي عن تسمية السوريين كلاجئين، فتارة هم مهاجرون والأتراك أنصار، وتارة أخرى هم ضيوف،وذلك كي لا تقع تركيا تحت التزامات قانونية تفرض عليها بموجب الاتفاقيات الدولية، فمثلا لا يعرف كيف يحصل على بطاقة التعريف" الكيملك "أوشروطها.
- التضييق في القوانين – للمستثمرين وكذلك للعاملين مثل رخص العمل، ونسبة ال10% المقيدين فقط في المنطقة وبالتالي عدم القدرة على تشغيل أكبر عدد في المناطق التي تكثر فيها الكثافة السكانية للسوريين.
- عدم وجود عوامل تحفيز للشركات التركية والمنظمات لتشغيل السوريين.

- وجود حاجز اللغة والاندماج الثقافي مع المجتمع التركي.
- تباطؤ النمو الاقتصادي في تركيا خاصة بعد محاولة الانقلاب.

تحديات أمام المنظمات

- الانخفاض الحاد في الدعم والتمويل مع اتساع الحاجة في كل مكان ومجال.
- ضعف القيادة والتنسيق في هذا المجال وخاصة فيما يتعلق بإشراك المؤسسات السورية مع الجهات الحكومية والجهات المانحة الدولية.
- قلة المنظمات التي تعمل في مجال تشغيل السوريين وبرامج التمكين الاقتصادي عموما، وتركيز معظمها على المجالات الأخرى وخاصة الإغاثية.
- تركيز المانحين على المشاريع والبرامج الإغاثية وقلة دعم المشاريع التنموية (خطة 3RP في تركيا نموذجاً).
- ضعف خبرات المنظمات في تصميم وتخطيط وإدارة المشاريع التنموية في تركيا.
- تعقيدات القوانين التركية فيما يتعلق بترخيص المشاريع التشغيلية والإستثمارية للمنظمات السورية.

ماهو الدور المأمول من المنظمات السورية؟

إن النسبة العالية للبطالة بين السوريين والكثير من التحديات التي ذكرناها آنفاً تجعل عملية خلق فرص كافية وتوفير برامج تمكين اقتصادي للسوريين في تركيا تحتاج إلى تدخل اقتصادي على مستوى كبير وشامل large macro-economic interventions ولا تكفي الحلول الصغيرة والجزئية. وهناك سعي من قبل البنك الدولي وال ILO حاليا لتقديم استراتيجيات في هذا المجال.

وكما ذكرنا فإن الدور الحالي للمنظمات السورية متواضع وغير فعال مقارنة بالحاجة الكبيرة والمتشعبة. وأمام التحديات التي تواجه المنظمات السورية، فإن الإجابة على السؤال المطروح: ماهو الدور المأمول من المنظمات السورية، تصبح أكثر صعوبة وتعقيداً. وللاجابة على هذا السؤال لابد:

أولا: من توضيح مستقبل السوريين في تركيا واستراتيجية الحكومة اتجاههم والتعامل معهم بغض النظر عن سيناريوهات الحل السياسي في سوريا.

ثانيا: لابد من رسم خارطة تحليلية كاملة وشاملة عن المشكلة وأبعادها وتحليل دور ومتطلبات جميع أصحاب العلاقة (الحكومة التركية بجميع قطاعاتها، القطاع الخاص، المنظمات الأهلية الدولية والمحلية والسورية، الشركات التركية، الشركات السورية، المستفيدون، التجمعات المضيفة، الخ) وهذا الأمر يتطلب مزيد من الدراسات والبحوث والتنسيق والتعاون بين المعنيين.

هذان العاملان رئيسان في تحديد دور المنظمات السورية وماذا يمكن أن تقدم في مجال تشغيل السوريين في تركيا. ولذلك ستبقى الحلول جزئية ودور المنظمات محدود مالم يتم العمل على تحقيقها. ومع ذلك وكما يقال مالايدرك كله لا يترك جله، فإنه يمكن للمنظمات أن يكون لها أدوار جيدة آخذة في الاعتبار ضرورة علاج بعض التحديات وخاصة تلك المتعلقة بقدراتها وكفاءتها وإمكانياتها، ومن هذه الأدوار مايلي:

1. التركيز على مشاريع التمويل الصغير ودعمها، مع أهمية وجود منظومة قانونية ومالية لدعم ذلك بالتنسيق مع البنوك والجهات المختصة مثل kosgeb وغيرها.
2. إجراء بحوث ودراسات مسحية تفصيلية عن أوضاع السوريين.
3. التدريب والتأهيل وخاصة في المهن والأعمال التي يحتاجها السوق التركي.
4. نشر الوعي الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للباحثين عن العمل لدعم الدمج المجتمعي والمساهمة في توفير مناخ إيجابي لدى الشركات التركية لتشغيل السوريين.
5. زيادة التنسيق بين المنظمات الحكومية والمجتمع السوري والتجمعات الاقتصادية.
6. دعم مشاريع حاضنات الأعمال وريادة الأعمال.
7. المناصرة أمام الجهات التركية فيما يخص القوانين والتشريعات وتسهيل الإجراءات وتقديم ميزات للمؤسسات وللمشاريع التنموية.
8. زيادة التنسيق والتعاون بين المنظمات السورية وتطوير قاعدة بيانات مشتركة بينها لزيادة فاعلية الأنشطة والبرامج الخاصة بالتشغيل.
9. الفصل بين نشاطي الإغاثة والتنمية بحيث تختص بعض المنظمات بالنشاط الإغاثي وبعضها الآخر بالنشاط التنموي بل التخصص في مجال التمكين الاقتصادي ، مما يساهم في زيادة فاعلية هذه المنظمات.
10. التركيز على برامج التشغيل السريع ذات الطبيعة المؤقتة التي تستهدف بشكل خاص فئات الشباب.

خاتمة

مع التركيز على أهمية تخصص المنظمات في مجال توفير سبل العيش والتمكين الاقتصادري وبغض النظر عن التحديات الحالية والتي يمكن أن تحد من دورها كما ذكرنا آنفا، فإنه مازال هناك دورا عمليا وواقعيا يمكن لهذه المنظمات أن تلعبه في المرحلة القادمة ويتمثل في خمسة محاور رئيسة:

1. الدارسات والبحوث المتخصصة بأوضاع السوريين التعليمية والاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على الاحصاء السكاني لهم.
2. التأهيل والتدريب المتخصص والعناية بالتدريب العملي المهني المتوافق مع سوق العمل.
3. التوعية بالقوانين والأنظمة المختلفة وخاصة مايتعلق بالعمل والاستثمار والتمكين الاقتصادي والاندماج في المجتمع.
4. التنسيق والتشبيك بين جميع الجهات المعنية، الجهات الحكومية، القطاع الخاص التركي، رجال الأعمال السوريين، المنظمات الدولية والمحلية، التجمعات الاقتصادية، الأكاديميين، المانحين والمستثمرين.
5. المناصرة على جميع المستويات خاصة فيما يتعلق بتسهيل التشريعات والقوانين الخاصة بأذون العمل وقوانين الاستثمار وحماية العاملين وحقوقهم ودعم رواد الاعمال.

المراجع:

1. 3RP Reginal Refugees and Resilience Response Plan 2016-2017 – Annual Report 2016
2. The lives and Livelihood of Syrian Refugees in Turkey and Jordon – Feb 2017
3. How do Syrian refugee workers challenge supply chain management in the Turkish garment industry- IMI Working Papers Series 2017
4. Syrian refuges Livelihood Monitor - assessment summary – INGEV and Ipsos Social Research Institute - 2017
5. أزمة اللاجئين السورين في تركيا – التحديات وسناريوهات الحلول المقترحة – المنتدى الاقتصادي السوري
6. منظمات المجتمع المدني السوري – الواقع التحديات – مواطنون لاجل سوريا 2017
7. القصة من جانب آخر: تقييم سوق المشاريع السورية الصغيرة و المتوسطة الحجم - بيلدينغ ماركتس" بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي السوري
8. آفاق تفعيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مكافحة بطالة الشباب السوري – خالد بابللي
9. تقرير عن الاستراتجية وخطة العمل للاقليم الفرعي – منطمة الفاو
10. منظمات الإغاثة في سورية ...وغياب الدور التنموي – مركز عمران للدراسات – 2017
11. أزمة اللاجئين السوريين في تركيا ومراحل الاندماج الاقتصادي داخل المجتمع السوري – سبتمبر 2016
12. عدة مقالات في هذا المجال منشورة على النت